

## تقرير حول: أسس ومقومات الحكم الصالح

### الاستفسار: ما هي أسس ومقومات الحكم الصالح؟

إذا ما اعتبرنا النظام الديمقراطي هو النظام الأشهر لأنظمة الحكم الصالحة، فإن الديمقراطية ووصف أي حكم بأنه ديمقراطي لا يتأتى إلا من خلال شروط وآليات محددة. إن أولى هذه الشروط لإطلاق وصف ديمقراطي على نظام حكم أو دولة أو مجتمع يتمثل بممارسة أركان العملية الديمقراطية الأربعة وهي:

- 1 - **عقد الانتخابات بصورة دورية:** إن عقد الانتخابات وحدها لا يمكن أن يفضي إلى تشكيل أو إقامة حكم صالح، بل لا بد وأن تتكامل مع العناصر والأركان الأخرى. وحتى تكون الانتخابات جزءاً متمماً للعملية الديمقراطية، لا بد وأن تعقد بصورة دورية وبنص واضح وصریح في القانون (الدستور أو قانون الانتخابات)، بمعنى أنها يجب أن تعقد كل أربع أو خمس سنوات على نحو دوري ودائم وأكد.
- 2 - **التعددية السياسية:** الركن الثاني من أركان الديمقراطية السماح بالتعددية السياسية وجودها على نحو يتيح المجال للقوى السياسية والاجتماعية في المجتمع أن تشكل الأحزاب السياسية، ويضمن القانون ذلك وبدون أية معوقات من قبل المؤسسات الفاعلة في الدولة والمجتمع.
- 3 - **التداول السلمي للسلطة:** إن الهدف الرئيس لأي حزب سياسي هو الوصول إلى السلطة، لا بد وأن يكون متاحاً عبر الوسائل السياسية والقانونية المجال لهذه الأحزاب أن تصل للحكم وتضع برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية موضع التنفيذ والاختبار، إذا ما قرر الشعب انتخابهم عبر صناديق الانتخابات بانتخابات حرة ونزيهة.
- 4 - **حرية الرأي والتعبير:** إن الانتخابات وحرية الأحزاب في نشر برامجها والدعوة إلى الانضمام إليها لا يتم إلا عبر ضمانات قانونية واضحة وصریحة وممارسة حقيقية لحرية الرأي والتعبير. فليس ممكناً أن تكون هناك إنتخابات حرة ونزيهة ولا تعددية سياسية ولا تداول للسلطة ما لم تكون هناك صحافة حرة، وحزبية، ويكون من حق الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أن تعبر عن آرائها بكل حرية عبر كل الوسائل المتاحة للتعبير عن الرأي.

وعلى الرغم من الاختلاف بين مجتمع وآخر في أعمدة نظام النزاهة الوطني إلا أن هناك عدداً من الأعمدة المتعارف عليها والتي تمثل نمودجا لمختلف المجتمعات وهي:

- 1 - **السلطة التشريعية:** ينبغي لقيام المؤسسة التشريعية بدورها أن تقوم في ظل نظام ديمقراطي حقيقي وذلك من خلال انتخابات دورية ونزيهة. وفي ظل نظام سياسي يحترم مبدأ الفصل بين السلطات. حيث تمثل هذه المؤسسة ركناً أساسياً استناداً إلى دورها الفعال في المساءلة والرقابة والتشريع، ويؤدي أعضاء البرلمان دوراً محورياً في مكافحة الفساد كونهم ممثلي الأمة. فيما يؤدي المواطنون دور الرقابة الشعبية على البرلمان والنواب عبر الانتخابات الدورية والحرة والنزيهة.

2- **السلطة التنفيذية:** تمثل السلطة التنفيذية أبرز مؤسسات النظام السياسي، وينبغي أن تقوم على أساس احترام مبدأ الفصل المتوازن للسلطات والتداول السلمي للسلطة وعدم طغيان هذه السلطة على بقية السلطة كما هو واضح في أنظمة الحكم في أقطار العالم العربي. حيث نلاحظ الهيمنة شبة المطلقة للسلطة التنفيذية على السلطين التشريعية والقضائية.

3- **السلطة القضائية:** يؤدي القضاء المستقل دوراً أساسياً في الرقابة على سلوكيات المؤسسات والمسؤولين الحكوميين، كما يمثل استقلال القضاء معياراً أساسياً لمبدأ الفصل بين السلطات في النظم الديمقراطية.

4- **هيئة الرقابة العامة:** تمثل ركناً من أركان نظام النزاهة الوطني، حيث تتولى مسؤولية تدقيق دخل الحكومة ونفقاتها، ولذا فهي تعتبر الرقيب على نزاهة استخدام المال العام وفقاً للأوجه المحددة في الموازنات المقررة من البرلمان.

5- **مؤسسة الوسيط:** وهي مؤسسة تُعنى بالنظر في شكاوى الجمهور وكل ما يتعلق بالمس بمبادئ سيادة القانون والعدالة والإنصاف والإضرار بالمصالح العامة. ولكي تؤدي دورها المحدد لا بد لها وأن تتمتع بالاستقلالية عن الجهاز التنفيذي للدولة.

6- **الهيئات المستقلة لمكافحة الفساد:** تمثل هيئات الرقابة الإدارية والمالية ركائز مهمة في نظام النزاهة الوطني، شرط أن تتمتع بالاستقلالية والمصادقية، وأن تعمل وفق صلاحيات واضحة ومحددة بالقانون، وأن تتبنى استراتيجيات وطنية ودائمة لمكافحة الفساد.

7- **الخدمة العامة أو المرفق العام:** وهو مؤسسة عامة تقوم على تحقيق منفعة عامة. وتمثل بيئة مناسبة لبروز مظاهر الفساد من حيث استغلال المرفق العام لخدمة أغراض خاصة، لذا يتطلب الأمر اتخاذ مجموعة من التدابير الضرورية لضمان عدم بروز الفساد في هذه المرافق.

8- **الحكم المحلي:** تمثل هيئات الحكم المحلي مؤسسات مهمة في النظام السياسي، وتتوقف طبيعياً الدور الذي تقوم به على مدى ما تتمتع به من استقلالية عن السلطة المركزية، وعلى أساليب تأليفها تعيينها أم انتخاباً.

9- **وسائل الإعلام:** من أهم مسؤوليات وسائل الإعلام الكشف عن مظاهر الفساد، لذا لا بد لها أن تتمتع بالحرية والنزاهة والاستقلالية وأن تتاح لها فرصة الإطلاع على المعلومات من مصادرها الرسمية، وفي المقابل يتطلب من الإعلام أن يكون مسؤولاً ويخضع لرقابة هيئات إعلامية مستقلة.

10- **المجتمع المدني:** تعتبر مشاركة مؤسسات المجتمع المدني أمراً حاسماً لنجاح أي استراتيجية لمكافحة الفساد وبناء نظام النزاهة الوطني وتشجيع ودفع الجمهور إلى المشاركة في مواجهة الفساد.

11- **القطاع الخاص:** يؤدي القطاع الخاص دوراً متزايداً في الحياة الاقتصادية والنظام السياسي من خلال برامج التصحيح الاقتصادي التي يشهدها عدد من الأقطار العربية وفي ظل عمليات الخصخصة التي تخضع المشاريع والخدمات العامة في هذه الأقطار، الأمر الذي يؤدي إلى بروز بعض مظاهر الفساد. ولكن من جهة أخرى، إن القطاع الخاص مهياً لتأدية دور مهم في نظام النزاهة الوطني، وذلك من خلال سعي هذا لقطاع لتحقيق الأرباح، مما يدفع بالإدارات لتنفيذ استراتيجيات داخلية لمكافحة الفساد، حيث أن من مصلحة هذا القطاع المشاركة في مكافحة الفساد.

12- **الممثلون الدوليون:** الفساد ليس ظاهرة محلية فقد يعبر الحدود ومصدره فاعلون دوليون. فقد تمارس بعض الشركات العالمية الكبرى الكثير من السلوكيات التي تخلق مبرراً للفساد الخارجي كالضغط على الحكومات لفتح الأسواق لمنتجاتها، أو دفع الرشوى للحصول على عقود الامتياز لاستغلال الموارد الطبيعية. وفي الغالب يكون لهؤلاء شركاء محليون. ولمواجهة هذه السلوكيات لجأ الكثير من الدول والمنظمات الدولية إلى إبرام اتفاقيات دولية لمكافحة الفساد.

### مؤشرات وجود سلطة تنفيذية جيدة

- 1 - اعتماد مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- 2 - اعتماد مبادئ فصل السلطات وتوازنها.
- 3 - خلق الظروف المؤاتية لبروز مشاركة شعبية فعلية.
- 4 - إيجاد ضمانات الانتخابات الحقيقية الحرة النزوية.
- 5 - تبني مبادئ الحاكمة القائمة على الشفافية والمحاسبة والاهتمام الحقيقي بالمصلحة العامة.

- 6 - إقرار مبادئ سلمية لتداول السلطة وانتقالها وممارستها.
- 7 - الدفع بالفرد إلى الخروج من وضع المواطن السلبي إلى وضع المواطن الفعال المساهم والمشارك والمسائل.
- 8 - توسيع مجالات مساهمة المواطن سواء من خلال الأحزاب السياسية أم من خلال المجتمع المدني.

**دينا جبر**